רפואה אנושית
פורצת דרך

המרכז הרפואי שמיר

توفير خدمات نقل بسيارات أجرة للجمهور لصالح
مركز شامير الطبي (أساف هروفيه)
من خلال مناقصة رقم 25-753

1. عام

1.1 يطلب مركز شامير الطبي (أساف هروفيه) التعاقد لتزويد خدمات نقل بسيارات أجرة للجمهور من خلال مناقصة 25-735.

2. شروط عامة

2.1 فترة التعاقد - إلى خمس (5) سنوات.
2.2 حجم التعاقد - كما هو مفصل في مستندات المناقصة.
2.3 الموعد الأخير لتقديم العروض إلى صندوق المناقصات، في جناح 204 مستودعات التموين، حتى تاريخ 18.1.26 الساعة 14:00. لن يتم فتح العروض المقدمة بعد الموعد المحدد.
2.4 يمكن الاطلاع على مستندات المناقصة على موقع مركز شامير الطبي (أساف هروفيه) أو إدارة المشتريات الحكومية ابتداءً من تاريخ 21.12.25 خلال ساعات العمل العادية.
2.5 للحصول على تفاصيل وتوضيحات، يجب التوجه كتابيًا فقط حتى تاريخ 4.1.26 عبر البريد الإلكتروني yossis@shamir.gov.il وسيتم تقديم الإجابات بشكل مركز حتى تاريخ 11.1.26.

3. الشروط المسبقة للمشاركة في المناقصة

كشرط مسبق للمشاركة في المناقصة، يجب على مقدم العرض استيفاء الشروط والمتطلبات المفصلة أدناه: سيؤدي عدم استيفاء أي من الشروط إلى استبعاد العرض.

3.1.1 إذا كان من المطلوب من مقدم العرض أن يكون مسجلًا بموجب القانون في اسرائيل، عليه أن يكون مسجلاً بموجب القانون.
3.1.2 يلتزم مقدم العرض بمتطلبات قانون صفقات الهيئات العمومية، لعام 1976 ("قانون صفقات الهيئات العمومية").
3.1.3 سيرفق مقدم العرض الى عرضه ضمانة عرض مستقلة وغير مشروطة كضمان لتنفيذ عرضه في المناقصة بمبلغ 50,000 ₪، سارية المفعول حتى 15.4.2026، وفقًا للصيغة المفصلة في ملحق كراسة العرض (فصل ب)، وأي انحراف عن هذه الصيغة قد يؤدي إلى إلغاء العرض.
3.1.4 يمتلك مقدم العرض رخصة مصلحة تجارية سارية لتشغيل محطة سيارات أجرة في السلطة المحلية التي تقع فيها المحطة وفقًا لقانون ترخيص المصالح التجارية، لعام 1968، لإدارة وتشغيل محطة سيارات أجرة.
3.1.5 يمتلك مقدم العرض خبرة مثبتة لمدة عامين متتاليين خلال السنوات 2023-2024، في تشغيل محطة سيارات أجرة بحجم ما لا يقل عن 15 سيارة أجرة.
3.1.6 عند تقديم العرض، يجب أن يمتلك مقدم العرض ما لا يقل عن 15 سيارة أجرة (خاصة). ويُوضح أن عدد سيارات الأجرة المُحتسب لاستيفاء الشروط المطلوبة لا يشمل سيارات الأجرة التي يُديرها آخرين، بل فقط تلك التي يُديرها مقدم العرض.

4. لا نلتزم باختيار أقل عرض أو أي عرض، كما يحق لنا أيضًا تقليص حجم المناقصة أو إلغائها لأسباب مالية و/أو إدارية و/أو تنظيمية.